

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، مازن القرعان .

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١١/١٨١٣

طلب إعادة نظر

المستدعي: شارلي محمد سالم أبو زياد .

الموضوع طلب إعادة نظر في القضية التمييزية رقم ٢٠١١/١٨١٣ .

تقدم المستدعي بهذا الطلب لإعادة النظر بالقرار الصادر في القضية التمييزية رقم
٢٠١١/١٨١٣ فصل ٢٠١١/١٠/٥ سناً لأحكام المادة ٢٠٤ من قانون أصول
المحاكمات المدنية للأسباب التالية:

١. أصدرت كل من محكمة البداية والاستئناف والتمييز قراراتها مستندة على المستند
المرفق بطيه معتبرة أنه بينة خطية واتفاق خطي بين الأطراف والمؤرخ
٢٠٠٤/٣/١٨ مع العلم أن هذا المستند لم يعتمد ولم يوقع من قبلي .

٢. لم توافق محكمة البداية على تقديم البينة الشخصية أو المحاسبة أو الخبرة بالاستناد
بهذا المستند .

٣. إن ذمة المدعى عليها لا زالت مشغولة لمكتبي الإقليمي في عمان والذي كنت مديراً
له .

٤. إن الترجمة المقدمة من المدعية والمرفقة منقوصة وطلب بالنتيجة إعادة النظر بالقرار
المذكور .

القرار

وعن أسباب الطلب :

في ذلك نجد أن المستفاد من أحكام المادة ١/٢٠٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية أنها لا تجيز الطعن في أحكام محكمة التمييز بأي طريق من طرق الطعن .

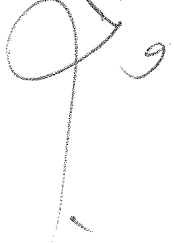
إلا أن الفقرة الثانية من المادة المذكورة أجازت لمحكمة التمييز إعادة النظر في قرارها الصادر في أي قضية إذا تبين لها أنها قد ردت الطعن لسبب شكلي .

وحيث إن محكمتنا وبقرارها رقم ٢٠١١/١٨١٣ تاريخ ٢٠١١/١٠/٥ قد بنت بالطعن المقدم من المستدعي موضوعاً ولم ترد الطعن لأي سبب شكلي مما يغدو معه هذا الطعن حقيقة بالرد شكلاً . تمييز حقوق هيئة عامة ٢٠٠٥/٢٤٣٢ وقرار هيئة عامة ٢٠٠٢/٢٩٠٧ .


لهذا نقرر رد الطعن شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٠١٢/٢/١٣ م

القاضي المترئس

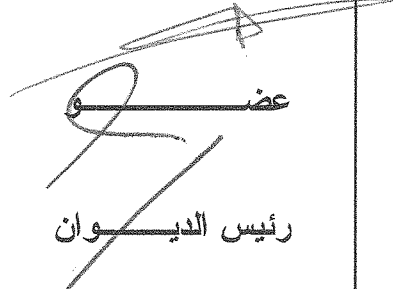


عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان

دقق / ف. أ.



المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١١/١٨١٣

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. عيسى المومني ، مازن القرعان

المميز: شارلي محمد سالم أبو زياد .

وكيله المحامي د. أيمن العريمي .

المميز ضدها: شركة جي. بي . أي .

وكيلها المحامي محمد كريشان .

بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف
حقوق عمان في القضية رقم ٥٠٦٥/٥٠١٠ فصل ٢٢/٢/٢٠١١ المتضمن رد الاستئناف
وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في القضية رقم ١٧٦١/٢٠٠٧
فصل ٣١/٥/٢٠٠٩ والقاضي : (برد دعوى المدعي وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ
٥٠٠ ديناراً أتعاب محاماة) وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب
محاماة عن مرحلة الاستئناف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١- أخطأت المحكمة في النتيجة التي توصلت إليها دون تعليل سليم مخالفة بذلك أحكام
القانون المدني وقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين المعمول به وقانون أصول

- المحاكمات المدنية وقانون البيئات والقرار لم يشمل على عرض وقائع الدعوى وطلبات الخصوم .
- ٢- أخطأت المحكمة بقبول وكالة وكيل المميز ضدها لعدم صحة تمثيل المدعو محمد الكلالدة للمميز ضدها وأن الوكالة الموقعة منه للمحامي محمد كريشان موقعة من شخص لا يملك صفة التوقيع .
- ٣- أخطأت المحكمة في النتيجة التي توصلت إليها حيث خالفت أحكام القانون في تطبيقها على البيئات المقدمة في الدعوى حيث أخطأت في تفسيرها وتحليلها لمضمون الكتاب المقدم من المميز ضدها المؤرخ في ٢٠٠٤/٣/١٧ وفي اعتمادها للترجمة غير القانونية والمعترض عليها .
- ٤- أخطأت المحكمة في النتيجة التي توصلت إليها وفي تطبيقها للقانون على وقائع الدعوى ، حيث أن الالتزام الملقى على عاتق المميز بالكتاب المشار إليه معلق على شرط ، وبما أنها توصلت إلى أن الالتزامات موضوع الكتاب أعلاه هي التزامات متقابلة ، فما دام أن المميز له في ذمة المميز ضدها مبالغ مالية فإن امتناعه عن تسليم المميز ضدها للمبلغ موضوع الالتزام هو امتناع موافق للقانون .
- ٥- أخطأت المحكمة باعتبار أن الإقرار الصادر عن المميز لا تشويه خطأ وجهالة فاحشة وأنه ملزم للمميز .
- ٦- وبالتناوب أخطأت المحكمة عندما قررت رد الاستئناف دون أن تقوم بإجراء الخبرة المحاسبية لا سيما وأن مطالبة المميز ببديل المصاريف التشغيلية وبديل أجوره وأتعابه ورواتب الكادر الوظيفي للمكتب التابع للمميز ضدها هي من صميم الدعوى.
- ٧- أخطأت المحكمة عندما قررت رد الدعوى دون أن تقوم بإجراء الخبرة المحاسبية بالرغم من أنه ثبت لها من خلال البيئات المقدمة الخطية والشخصية وتحديد المراسلات ما بين المميز ضدها والمميز من خلال البريد الالكتروني .
- ٨- أخطأت المحكمة عندما قررت رد الدعوى دون الحكم للمميز بأية تعويضات نتيجة قيام المميز ضدها بعزل المميز دون سابق إنذار أو إعدار .
- ٩- أخطأت المحكمة عندما قررت رد الدعوى دون الحكم للمميز بأية تعويضات نتيجة قيام المميز ضدها بعزل المميز دون سابق إنذار أو إنذار على الرغم من ثبوت ذلك بالبيئات الخطية وشهادات الشهود .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول لائحة التمييز شكلاً ونقض القرار المميز
موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١١/٤/٧ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبول اللائحة
الجوابية شكلاً ورد التمييز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى التي أقامها المدعي شارلي محمد
سالم أبو زياد بمواجهة المدعي عليها شركة جي . بي . أي للوكالات المحدودة شركة
غير عاملة في الأردن لدى محكمة بداية حقوق عمان للمطالبة بإجراء محاسبة وبدل
العطل والضرر وتحديد مقدار الخسارة التي لحقت به واحتساب المصاريف والنفقات
المترصدة له بذمة المدعي عليها وكل ذلك حسب تقدير أهل الخبرة مع ما يترتب على
ذلك من رسوم ومصاريف وفوائد قانونية وأتعاب محاماة مقدراً دعواه بمبلغ ١٠١٠٠
دينار لغايات الرسم .

وقد أسس المدعي دعواه على سند من القول :

- ١- المدعي كابتن بحري ذو خبرة واسعة في مجال النقل البحري وله ما يزيد على
عشرين عاماً في هذا المضمار ، ويحمل الشهادات العلمية العليا في دراسات الشحن
والنقل البحري ومعروف لدى أرباب هذه المهنة في الأردن .
- ٢- المدعي عليها وفي عام ١٩٩٨ اتفقت مع المدعي على أن يكون ممثلاً في كافة
الأمر الإدارية والمالية والقضائية في الأردن وفي الشرق الأوسط وأعطيت له
وكالة من ممثلاً بهذا الخصوص .
- ٣- عند الاتفاق على التمثيل في عام ١٩٩٨ اتفق الطرفان على أن تقوم المدعي عليها
بدفع نفقات ومصاريف التأسيس والتي تشمل الترويج والتسويق لأعمال المدعي عليها
وتأسيس مكاتب ومؤسسة تدير أعمال المدعي عليها .

- ٤- وبالفعل قام المدعي بتأسيس مؤسسة اللؤلؤة لخدمات الشحن وقد قام بتعيين كادر وظيفي للقيام بكافة الأعمال التي تسهل أعمال المدعى عليها من خلال المؤسسة وممثلها الإقليمي المدعي .
- ٥- تكبد المدعي مصاريف تأسيس ورواتب موظفين وبدل تسويق وإعلانات وتعيين مندوبين في جمهورية العراق وبعض دول الشرق الأوسط حيث زادت هذه المبالغ على مئة وخمسين ألف دولار أمريكي .
- ٦- حقق المدعي للمدعى عليها أرباحاً طائلة من خلال نشر وترويج المدعى عليها ومن خلال العقود والتي أبرمت مع الكثير من الزبائن الذين يرتبطون بالمدعى وقد تم تحويل مبالغ طائلة لحساب المدعى عليها كإيرادات متحققة لا تقل عن تسعمئة ألف دولار أمريكي .
- ٧- طالب المدعي المدعى عليها في بداية الربع الأول من عام ٢٠٠٤ بضرورة إجراء المحاسبة فيما بينه وبين المدعى عليها حيث قام ممثل المدعى عليها الكابتن صبيح صالح بالطلب من المدعي بإبرام عقد وذلك لغايات بيان كشف حساب المدعى عليها لدى المدعي وقام ممثل المدعى عليها بتصرفات قولية وفعلية احتيالية دفعت بالمدعي بالتوقيع على عقد تشوبه الجهالة الفاحشة فيما يتعلق بالالتزامات المتبادلة فيما بين طرفي هذا العقد حيث أن المدعي لحق به غبن فاحش بسبب الغلط في صيغة العقد المبرم بتاريخ ١٧/٣/٢٠٠٤ .
- ٨- بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٤ تفاجأ المدعي بأن قامت المدعى عليها بعزل المدعي دون سابق إنذار أو إعدار وبشكل يخالف بنود عقد الوكالة المبرم بينها ومخالف للقانون وملحقه أضرار فادحة بالمدعي نتيجة هذا العزل .
- ٩- طالب المدعي المدعى عليها بحقوقه وبدل العطل والضرر الذي لحق به نتيجة فسخ عقد الوكالة وببديل المصاريف والنفقات التي تكبدها وبدل رواتب الموظفين إلا أن المدعى عليها تمنعت مما استوجب إقامة هذه الدعوى .
- باشرت محكمة الدرجة الأولى نظر الدعوى والاستماع لأدلتها بتاريخ ٣١/٥/٢٠٠٩ أصدرت حكمها رقم ١٧٦١/٢٠٠٧ الذي قضت فيه برد دعوى المدعي وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة .

لم يرتض المدعي/ المستأنف بالحكم قطع فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان.

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى رقم ٢٠١٠/٥٠٦٥ وبعد استكمال إجراءات التقاضي على النحو الوارد في محاضرها وبتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢ أصدرت حكماً الذي قضت فيه:

برد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلة الاستئناف .

لم يقبل المدعي (المميز) بالحكم الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة منه بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣ ضمن المدة والتي تبلغها وكيل المميز ضدها بتاريخ ٢٠١١/٣/٣١ وقدم لائحة جوابية بتاريخ ٢٠١١/٤/٧ .

ورداً على أسباب التمييز :

قبل الرد على أسباب التمييز نجد أن المميز لم يتقيد بأحكام المادة ٥/١٩٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية التي توجب أن تكون أسباب التمييز واضحة خالية من الجدل وفي بنود مستقلة مرقمة وعلى المميز أن يبين طلباته وله أن يرفق بلائحة التمييز مذكرة توضيحية حول أسباب الطعن .

وعن السبب الأول ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف في النتيجة التي توصلت إليها دون تعليل سليم و/أو قانوني مخالفة بذلك أحكام القانون المدني وقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين المعمول به وقانون أصول المحاكمات المدنية وقانون البيئات والقرار لم يشمل على عرض وقائع الدعوى وطلبات الخصوم .

في ذلك نجد أن هذا السبب جاء بشكل عام مبهم لم يبين فيه المميز وجه المخالفة القانونية أو الأصولية أو الواقعية لتتمكن محكمتنا من بسط رقابتها على ذلك يضاف إلى ذلك أن الحكم الطعين اشتمل على عناصره القانونية وراعى أحكام المادتين ١٦٠ و ٤/١٨٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف بقبول وكالة وكيل المميز ضدها لعدم تمثيل المدعو محمد الكلالدة للمميز ضدها وأن الوكالة الموقعة منه للمحامي محمد كريشان موقعة من شخص لا يملك صفة التوقيع .

في ذلك نجد من الرجوع إلى محضر اجتماع إدارة الشركة المدعى عليها بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٩ والمصادق عليه من كاتب عدل (بورت أوف هال) بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٧ والمبرز عنها ترجمة قانونية مصادق عليها من كاتب عدل عمان بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٧ مبرزة في ملف الدعوى البدائية الحقوقية رقم ٢٠٠٤/٢٨٠٩ المبرز بهذه الدعوى والذي تضمن تفويض الكاتب محمد الكلالدة بالتوقيع عن المدعى عليها وتمثيلها في الأردن .

وحيث أن الكابتين محمد الكلالدة بصفته المذكورة هو من قام بالتوقيع في الوكالة الخاصة المعطاة منه للمحامي محمد كريشان المصادق عليها من قبله ومدفوع عنها رسم الإبراز ، الأمر الذي ينبني عليه أن الوكالة الخاصة المعطاة لوكيل المدعى عليها في الدعوى وكالة صحيحة صادرة عن شخص مفوض بالتوقيع عن المدعى عليها مستوفية لشرائطها القانونية مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السببين السادس والسابع ومفادهما تخطئة محكمة الاستئناف برد الدعوى دون إجراء الخبرة المحاسبية .

في ذلك نجد أن هذا الطعن يشكل طعناً في الصلاحية التقديرية لمحكمة الاستئناف بوصفها محكمة موضوع على مقتضى المادة ٣٤ من قانون البينات باعتبار أن الخبرة من عداد البينات طبقاً للمادة ٦/٢ من القانون ذاته .

وحيث أنه لا رقابة لمحكمة التمييز على محاكم الموضوع فيما تتوصل إليه من وقائع واستنتاجات ما دامت مستمدة من بيئة قانونية ثابتة ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً .

وحيث توصلت محكمة الموضوع إلى أن طلب المميز بإجراء الخبرة المحاسبية على الأرباح التي يدعي بأنه قد حققها للمدعى عليها وبعد استعراضها كافة بينات الدعوى توصلت أنه لم يرد أي بيئة منتجة تثبت تحقيقه لتلك الأرباح ولم يرد أي بيئة منتجة تثبت

أن هناك اتفاقاً على توزيع الأرباح فيما بين المدعي والمدعى عليها واستندت أيضاً إلى اليمين الحاسمة التي حلفها المفوض عن المدعى عليها على عدم تحقق المدعى لأرباح مجموعها ٨٥٠ ألف دولار .

وحيث توصلت محكمة الموضوع لهذه النتيجة من واقع أوراق الملف وكان استخلاصها سائغاً ومقبولاً مما يتعين معه رد هذين السببين .

وعن الأسباب الثالث والرابع والخامس والثامن والتاسع ومفادها تخطئة محكمة الاستئناف في النتيجة التي توصلت إليها في تفسيرها وتحليلها لمضمون الكتاب المؤرخ في ٢٠٠٤/٣/١٧ وباعتبار أن الإقرار الصادر عن المميز لا تشوبه الجهالة وتخطئتها بعدم الحكم للمميز بأية تعويضات نتيجة قيام المميز ضدها بعزل المميز عن الوكالة دون إنذار .

في ذلك نجد أن العلاقة بين الفريقين يحكمها عقد الوكالة والوكالة عقد غير لازم يحق لأي من الطرفين أن يفسخه عملاً بالمادة ٨٦٣ من القانون المدني .

ويترتب التعويض على الموكل عند الفسخ في وقت غير مناسب إن أحدث ضرراً عملاً للمادة ٨٦٤ مدني .

ومن المقرر أيضاً أن العقد إذا نشأ صحيحاً خالصاً مما يعتريه من الشوائب التي قد تعمل على إبطاله أو بطلانه ما إلى ذلك من فسخ أو تعديل فإنه يستكمل قوته الملزمة ويصبح شريعة المتعاقدين ودستورهما الواجب إعماله الذي يحتم على كل طرف من أطرافه بتنفيذ ما التزم به وعلى المحكمة مراعاة ذلك .

ونجد أن المادة ٢٤١ من القانون المدني أجازت الرجوع في العقد أو تعديله أو فسخه بالتراضي أو بالتقاضي أو بمقتضى نص في القانون .

وأجازت المادة ٢٤٢ من القانون ذاته للعاقدين أن يتقايلا العقد برضاها بعد انعقاده .

ونصت المادة ٢٤٤ من القانون ذاته على أن الإقالة تتم بالإيجاب والقبول في المجلس بالتعاطي فالإقالة في حقيقة الأمر عقد جديد يتم بالإيجاب والقبول ويكون محله العقد موضوع الإقالة .

ويمكن التعبير عن الإيجاب لفظاً وكتابة وإشارة واتخاذ أي مسلك آخر لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالاته على التراضي وفقاً للنصوص المشار إليها والمادتين ٩١/١ و٩٣ مدني .

وحيث أن الثابت من أوراق الملف ومن استقراء الاتفاقية الخطية المبرمة بين الفريقين بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٨ والتي تضمنت بيان حقوق والتزامات كل واحد من الفريقين .

وتضمنت أيضاً أن لا يكون المميز اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٤/٣/٣١ الممثل المفوض عن المدعى عليها المميز ضدها في الأردن وأن يستمر في علاقتها التجارية كوكلاء شحن منفصلين ومستقلين .

كما تضمنت أن مجموع الدين المستحق للمميز ضدها والغير مبلغ ١٥٣٨٩٤,٦٢ دولاراً أمريكياً .

وإن المميز وافق على أن يكون مسؤولاً شخصياً عن مجموع هذا الدين للمدعى عليها المميز ضدها وأن المدعى عليها أقرت بأنها مدينة للمدعى المميز بمبلغ ٣٥٠٢٩,٤٤ دولاراً أمريكياً تكاليف مكاتب وتشغيل المكتب الإقليمي .

وقد وافقت المدعى عليها على تقاص هذا المبلغ مقابل مجموع المبلغ المستحق وتعهد المدعى بدفع دفعة أولى من صافي الرصيد المستحق للمدعى عليها والبالغ ١١٨٨٦٥,١٨ دولاراً أمريكياً وذلك بمقدار عشرة آلاف دولار أمريكي والتزم بسداد باقي الرصيد في موعد لا يتجاوز سنة واحدة من تاريخ ذلك الاتفاق في ٢٠٠٤/٣/١٨ .

وحيث أن إقالة العقد بين الفريقين قد تم بالتراضي وبما يتوافق وأحكام المواد المشار إليها فإنه لا محل لمطالبة المدعى بأي تعويض بسبب ذلك .

لم
توافق

لم
أوافق

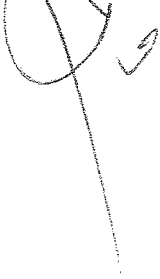
لم
أوافق

وحيث توصلت محكمة الاستئناف لذات النتيجة التي توصلنا إليها مما يتعين رد هذه الأسباب .

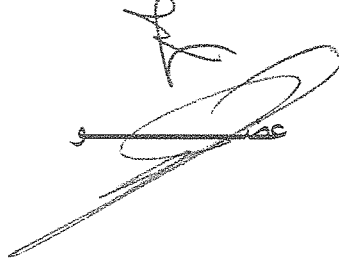
لهذا نقرر رد التمييز و تأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٧ ذي القعدة سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ٥ / ١٠ / ٢٠١١ م

القاضي المقرر

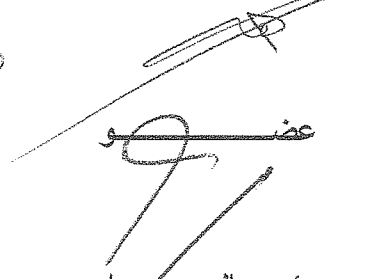


عضو



عضو

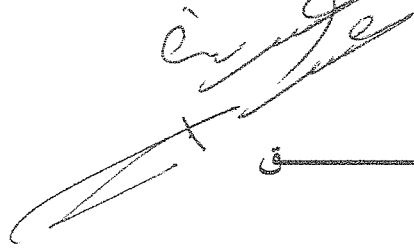
عضو



عضو

رئيس الديوان

دق / أو



دق